الأمم المتحدة
A/79/308
الجمعية العامة
Distr.: General
9 August 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 67 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 202/77، المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه. ويغطي التقرير الفترة من حزيران/يونيه 2022 إلى حزيران/يونيه 2024، ويستند إلى التقرير السابق للأمين العام عن الموضوع نفسه (A/77/282)، ليقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

وفي هذا التقرير، يسلط الأمين العام الضوء على الثغرات والممارسات الواعدة فيما يتعلق بالقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ويقدم التقرير توصيات بشأن التدابير القائمة على حقوق الإنسان والرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والقضاء على هذه الممارسة الضارة ودعم الناجيات.

* A/79/150.

** قُدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

24-14462 (A) 280824 130924

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أحاطت الجمعية العامة علماً مع التقدير، في قرارها 202/77 المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، بتقرير الأمين العام عن مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري (A/77/282)، وأعربت عن قلقها إزاء تفاوت التقدم المحرز في مختلف المناطق، سواء بين البلدان أو داخلها، نحو إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وبناءً على ذلك، طلبت الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، قبل انتهاء دورتها الثامنة والسبعين، تقريرا شاملا، يستند إلى الأدلة، عن التقدم المحرز نحو إنهاء ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على الصعيد العالمي، وكذلك عن أفضل الممارسات بالنسبة للبرامج الرامية إلى إنهاء هذه الممارسة، ودعم الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل اللاتي تضررن من هذه الممارسة، بما في ذلك برامج تمكين الفتيات والنساء، والفجوات في التمويل والبحوث وجمع البيانات، وأن يستعين في ذلك بالمعلومات التي تقدمها الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأمر.

2 - وفي هذا الصدد، أُرسلت دعوتان لتقديم مساهمتين في شكل مذكرتين شفويتين في 27 نيسان/أبريل 2023 وفي 13 آذار/مارس 2024، طُلب فيهما معلومات من الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ومنظمات المجتمع المدني وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأمر. وحتى نهاية حزيران/يونيه 2024، جرى استلام 65 رداً من 23 دولة عضوا[1]، و 10 كيانات تابعة للأمم المتحدة[2]، و 26 منظمة من منظمات المجتمع المدني[3]. ويسترشد هذا التقرير بتلك المساهمات،

(1) أذربيجان، والأرجنتين، وإسبانيا، وإكوادور، وألبانيا، وأوزبكستان، وإيطاليا، والبحرين، وبنن، وتوغو، والجمهورية العربية السورية، وزامبيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وكندا، وكوبا، ولبنان، وليتوانيا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا، بالإضافة إلى دولة فلسطين.

(2) المنظمة الدولية للهجرة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في الهند (مساهمة مشتركة)؛ ومكتب اليونيسف الإقليمي لآسيا الجنوبية؛ ومكاتب اليونيسف في إثيوبيا، وبوركينا فاسو، وزامبيا، وغانا، وموزامبيق، والنيجر.

(3) منظمة مكافحة الرق في أستراليا (Anti-Slavery Australia)، ورابطة نوفي بوت (Novi put” Association“)، ومنظمة كير الدولية (CARE International)، والفريق العامل المعني بالأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقران والجنسانية (Early and Forced Marriage and Unions and Sexuality Working Group)، ومركز دراسات القيادة وتعزيز حقوق الإنسان (Centre d’études sur le leadership et la promotion des droits humains)، ومركز قانون الطفل (Centre for Child Law)، ومركز أوتاهارين للإدماج التكاملي لرجال ونساء الروما (Otaharin Centre for Integrative Inclusion of Roma Men and Women)، ومركز العدالة الاجتماعية (باكستان) (Centre for Social Justice (Pakistan))، وجمعية التحرر من زواج الأطفال في الهند (Child Marriage Free India)، ولجنة العدالة ونظرة للدراسات النسوية (Committee for Justice and Nazra for Feminist Studies)، ومنظمة المساواة الآن (Equality Now)، ومؤسسة انتركولتوراس (Fundación Entreculturas)، ومنظمة فتيات لا عرائس: الشراكة العالمية من أجل إنهاء زواج الأطفال (Girls Not Brides: The Global Partnership to End Child Marriage)، والمجلس المشترك بين الأديان في إثيوبيا (Inter-Religious Council of Ethiopia)، ومنظمة إيباس بوليفيا (Ipas Bolivia)، وحملة اليوبيل (Jubilee Campaign)، والبرنامج المعني بحقوق العمال وشؤون المواءمة في كينيا (Kenya Workers Right and Harmonization Program)، والاتحاد اللوثري العالمي (كينيا/الصومال) (Lutheran World Federation (Kenya/Somalia))، والاتحاد اللوثري العالمي (جنوب السودان) (Lutheran World Federation (South Sudan))، ومنظمة ماعت للسلام (Maat for Peace)، ومنظمة بلان إنترناشيونال (Plan International)، وائتلاف هنا الآن في كينيا (Right Here Right Now Kenya Coalition)، والرابطة الدولية لأخوات المحبة (Soroptimist International)، ومبادرة تسليط الضوء (Spotlight Initiative)، وجامعة نوتنغهام وجامعة برمنغهام.

المتاحة على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[4]، وبالمشاورات غير الرسمية المعقودة مع كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك بالبحوث الإضافية.

3 - وتشير أحدث البيانات العالمية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة[5] إلى أن ما يقدر بنحو 640 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم تزوجن في مرحلة الطفولة، وأن 12 مليون فتاة تتزوج سنوياً. وانخفضت نسبة الشابات اللاتي تزوجن في سن الطفولة من نحو 21 في المائة في عام 2018 إلى 19 في المائة في عام 2023[6]. وعلى الرغم من أوجه التقدم العالمي المحرز، فإن الحد من حالات زواج الأطفال أبطأ من أن يحقق هدف القضاء على هذه الممارسة الضارة بحلول عام 2030 وفقًا للهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة. وبالمعدل الحالي، سيستغرق الأمر 300 سنة أخرى حتى يتم القضاء على زواج الأطفال[7].

ثانيا - التطورات على الصعيد الدولي

4 - إن تراجع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري متفاوت في جميع أنحاء العالم بسبب اختلاف السياقات الثقافية والاقتصادية والقانونية والتعليمية والسياسية. وإذا كانت الدوافع المحددة لزواج الأطفال قد تختلف باختلاف السياق، فإن هذه الظاهرة دائما ما تكون متجذرة في عدم المساواة بين الجنسين، وتتفاقم حدتها بسبب الفقر والأعراف الاجتماعية الضارة وانعدام الأمن والحواجز التي تحول دون التعليم. وفي السياقات التي يكون فيها النشاط الجنسي قبل الزواج من المحرمات، أو ترتبط العذرية ارتباطًا وثيقًا بالطهارة وشرف العائلة، أو تكون وسائل منع الحمل نادرة، أو تكون خدمات الإجهاض مقيدة، يسهم حمل المراهقات بشكل كبير في زواج الأطفال[8].

5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت كيانات الأمم المتحدة وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمجتمع المدني تركيزا متزايدا على مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

ألف - الجمعية العامة

6 - أعربت الجمعية العامة في قرارها 193/77 عن بالغ القلق لأن النساء والفتيات كثيرا ما يتضرّرن بصورة غير متناسبة من الآثار السلبية لتغير المناخ، ضمن أمور أخرى، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية القائمة، فضلا عن حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

(4) يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2024/call-inputs-inform-report-secretary-general-progress-towards-ending-child.

(5) UNICEF, “Is an end to child marriage within reach? Latest trends and future prospects: 2023 update”, 5 May 2023.

(6) UNICEF, “Global polycrisis creating uphill battle to end child marriage”, 3 May 2023.

(7) UNICEF, “Is an end to child marriage within reach?”, May 2023, p. 3.

(8) Child Marriage Research to Action Network, “Evidence review: child marriage interventions and research from 2020 to 2022”, January 2023, p. 12.

باء - مجلس حقوق الإنسان

7 - في تموز/يوليه 2023، اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في دورته الثالثة والخمسين، القرار 23/53، وهو قراره السادس بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وركز فيه بوجه خاص على إنهاء الزواج القسري ومنعه. وطلب المجلس في القرار إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تعد مبادئ توجيهية موجزة وموجهة نحو العمل لتكون مجموعة من التوجيهات للدول بشأن التطبيق الفعال لنهج قائم على حقوق الإنسان في وضع وتنفيذ القوانين والسياسات والبرامج الرامية إلى منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها، بوسائل منها عقد مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع مع الدول وبمشاركة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر، وأن تقدم المبادئ التوجيهية في تقرير شامل إلى المجلس في دورته التاسعة والخمسين، في حزيران/يونيه 2025.

جيم - هيئات معاهدات حقوق الإنسان

8 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حثت هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدول على معالجة جميع أشكال زواج الأطفال والزواج القسري أو القران القسري، بسبل منها الاختطاف، وتحسين جمع البيانات وتحليلها. وأوصت تلك الهيئات بتنظيم حملات توعية حول أضرار زواج الأطفال، وإنفاذ قوانين الحد الأدنى للسن، وإنشاء آليات دعم للضحايا، ومعالجة أوجه التفاوت بين المناطق الريفية والحضرية والمواقف التمييزية في نظم العدالة العرفية.

9 - وحثت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية واجتهاداتها القانونية الأخيرة الدول على معالجة الأشكال الأخرى من قران الأطفال والقران القسري، وتشمل الاختطاف. وفي إحدى الحالات، قررت اللجنة أن سلطات الدولة لم تتصرف على الفور وبجدية من أجل البحث عن الضحية بعد اختطافها في سياق العنف الأسري والقران العرفي[9].

10 - وإذ أعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها إزاء تخصيص موارد كافية واعتماد إطار لرصد حقوق الطفل من أجل مَنهجَة رصد البيانات المتعلقة بالأطفال وتحليلها، أوصت اللجنة بلغاريا بتحسين جمع ونوعية وتحليل البيانات المتعلقة بزواج الأطفال[10]. وأشارت اللجنة إلى مسألة اختطاف الفتيات لغرض الزواج القسري (أوكوثوالا) في جنوب أفريقيا، وأوصت الدولة المعنية بإعداد حملات وبرامج توعية بشأن الآثار الضارة لزواج الأطفال والزواج القسري على الصحة البدنية والعقلية للفتيات ورفاههن، تستهدف الأسر المعيشية والسلطات المحلية والزعماء الدينيين والقضاة والمدعين العامين. وذكّرت اللجنة الدول أيضا بأن تنشئ آليات للكشف عن ضحايا زواج الأطفال والزواج القسري والقران بحكم الواقع وحمايتهن وتوفير الخدمات والدعم اللازمين لهن. وأوصت اللجنة بإنشاء خطط حماية للضحايا والناجيات، وشددت على ضرورة معالجة التفاوتات المستمرة بين المناطق الريفية والحضرية[11].

(9) انظر: CEDAW/C/83/D/153/2020.

(10) CRC/C/BGR/CO/6-7، الفقرة 10 (ب).

(11) CRC/C/ZAF/CO/3-6، الفقرة 27 (ج).

11 - وأوصت لجنة مناهضة التعذيب إثيوبيا بتعزيز تدابير تهدف إلى التصدي للمواقف التمييزية على مستوى المجتمع المحلي، وحتى في صفوف الجهات الفاعلة في أنظمة القضاء العرفي، لضمان تنفيذ الجهود الوطنية الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال[12]. وأوصت اللجنة ملاوي أيضاً بأن تنفذ بصرامة التشريعات المتعلقة بالسن الدنيا للزواج وأن تبين بوضوح أن زواج الأطفال ليس له أي أثر قانوني ويشكل ممارسة ضارة[13].

دال - الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان

12 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أثار المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري كل في نطاق ولايته، وأبرزوا التداعيات العميقة لهذه الممارسة وانتهاكات حقوق الإنسان الكامنة فيها. وتضمنت رسالة صدرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إشارة إلى الخطر المتزايد للزواج القسري بالنسبة للنساء والفتيات اللاجئات وطالبات اللجوء أو المنحدرات من أقليات، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم والمنفصلون عنهم[14]. ورداً على ادعاءات تتعلق بالاتجار بالبشر لأغراض الزواج القسري والاستغلال الجنسي والعمل القسري والعبودية المنزلية، صدرت رسالة أخرى تؤكد قابلية تأثر النساء والفتيات اللاتي يعشن في فقر وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص[15]. وحذر خبراء الأمم المتحدة، في رسالة مشتركة، من الادعاءات المتكررة والواسعة النطاق والموثوقة بشأن الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم الأطفال، لا سيما لأغراض الاستعباد الجنسي والاستغلال الجنسي، وزواج الأطفال، وعمالة الأطفال، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في أدوار قتالية وفي أدوار الدعم، من قبل قوات الدعم السريع في سياق النزاع الدائر في السودان[16].

13 - وفي أعقاب زيارة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات إلى قيرغيزستان في نيسان/أبريل 2022، أكد الفريق في تقريره مجددا أنه لا يمكن استخدام حرية الدين والمعتقد لتبرير التمييز ضد النساء والفتيات[17]. وأشار الخبراء إلى أن النظر إلى الثقافة والمعتقدات على أنها غير قابلة للتغيير يعيق الإعمال الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات وتطويرها. وأعرب أعضاء الفريق العامل عن قلقهم من أن النساء المتزوجات من خلال احتفال ديني وبدون تسجيل الزواج المدني يمكن أن يُستثنين من الضمانات المكفولة في التشريعات الوطنية، وأن يُحرمن من أي حقوق أو تدابير الحماية عند فسخ القران[18]. وأشار الفريق العامل أيضا إلى أهمية تعليم الفتيات والشابات على جميع المستويات كأساس لتمكينهن وتمكين

(12) CAT/C/ETH/CO/2، الفقرة 27.

(13) CAT/C/MWI/CO/1، الفقرة 32.

(14) انظر الرسالة المشتركة رقم TUR 2023/1.

(15) انظر الرسالة المشتركة رقم CHN 2024/3.

(16) انظر الرسالة المشتركة رقم SDN 2024/1.

(17) A/HRC/53/39/Add.1، الفقرة 51.

(18) المرجع نفسه، الفقرة 54.

أسرهن[19]. وسلط الخبراء الضوء على الحاجة إلى دعم الأسر ذات الدخل المنخفض مالياً، مشيرين إلى أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المستقرة تؤدي إلى تفاقم استمرار زواج الأطفال[20].

14 - وفي التقرير الذي قدمه المقرر الخاص المعني بأشكال الرق المعاصرة، بما في ذلك أسبابها وعواقبها، في أعقاب زيارته لسريلانكا في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2021، ذكر المقرر الخاص أن الزواج القسري هو شكل معاصر من أشكال الرق، وأنه بشكل عام، في سياق سري لانكا، سبب ونتيجة للفقر وترك الدراسة وحمل المراهقات وعوامل أخرى[21].

15 - وفي التقرير الذي أصدرته المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال في أعقاب زيارتها لجنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر 2022، سلطت المقررة الخاصة الضوء على أن الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك لغرض عمالة الأطفال وزواج الأطفال، هو انتهاك خطير لحقوق الإنسان وجريمة خطيرة تقوض وتهدد العمليات الهشة لبناء الدولة وبناء السلام[22].

هاء - الاستعراض الدوري الشامل

16 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تناولت التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وعكست التوصيات أهمية اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان من أجل القضاء الفعال على الممارسة الضارة المتمثلة في زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والتي كثيراً ما ترتبط بالشواغل المتعلقة بالعنف ضد المرأة واستغلالها وبإساءة معاملة الأطفال واستغلالهم والاتجار بهم واستخدام العنف ضدهم[23]. وجرى التأكيد في التوصيات على أهمية القيام بحملات توعية وبرامج تثقيفية على مستوى الدولة تعالج الآثار السلبية للممارسة الضارة من أجل تعزيز تنفيذ القوانين السارية[24]. وأبرزت الدول الأعضاء في توصياتها أيضا الحاجة إلى إيلاء الاهتمام للمراهقين والفتيات والنساء المعرضين للخطر، ولا سيما في المناطق الريفية حيث عادة ما يكون انتشار زواج الأطفال أعلى مما هو عليه في المناطق الحضرية.

واو - كيانات الأمم المتحدة

17 - دخل البرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال، الذي يقوده صندوق الأمم المتحدة للسكان بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، مرحلته الثالثة (2024-2030)، لدعم المراهقات من أجل أن يتمتعن بطفولتهن بعيداً عن خطر زواج الأطفال وينعمن بمزيد من الصحة والأمان وأسباب التمكين في المراحل الحياتية الانتقالية التي يعبرنها، ويشمل ذلك قدرتهن

(19) المرجع نفسه، الفقرة 37.

(20) المرجع نفسه، الفقرة 55.

(21) A/HRC/51/26/Add.1، الفقرة 33.

(22) A/HRC/53/28/Add.2، الفقرة 94.

(23) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/55/7، الفقرة 116-99؛ وA/HRC/55/5، الفقرة 132-120؛ و A/HRC/55/16، الفقرة 32-240؛ و A/HRC/55/16، الفقرة 32-252.

(24) انظر، على سبيل المثال، A/HRC/54/8، الفقرة 135-197؛ وA/HRC/54/8، الفقرة 135-204؛ و A/HRC/55/5، الفقرة 132-242؛ و A/HRC/55/16، الفقرة 35-114.

على أن يقررن عن بينة اختياراتهن فيما يتعلق بالتعليم وسبل العيش والحياة الجنسية والعلاقات والزواج وسن الإنجاب[25]. وتواصل البرنامج مع مختلف الأطراف الإقليمية الفاعلة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية؛ ومع لجان اقتصادية إقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ ومع آليات إقليمية أخرى، مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي[26].

18 - وفي إطار استراتيجية برنامج اليونيسف للمراهقات، 2022-2025، يجري التشديد على التعاون مع المجتمعات المحلية والحكومات والشركاء لتهيئة بيئة مؤاتية لازدهار المراهقات، وتعزيز المساواة بين الجنسين والتغلب على الحواجز التي تعيق نموهن واستفادتهن من الفرص المتاحة[27]. وبالتعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واليونيسف، واصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم جهود التوعية وبناء القدرات المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك لأغراض الزواج القسري، على الصعيدين الإقليمي والقطري.

19 - وتواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والدول وكيانات الأمم المتحدة الأخرى لمتابعة التقدم المحرز في مجال إنهاء الممارسات الضارة على الصعيد العالمي والتحديات التي تواجه ذلك، وركزت على المسائل المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وقد مكّن هذا التواصل المفوضية من بناء مستودع للممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتحديات، وإعداد قائمة بجهات الاتصال والشركاء المحتملين من مختلف المناطق.

زاي - منظمات المجتمع المدني

20 - واصلت منظمة المجتمع المدني "فتيات لا عرائس: الشراكة العالمية من أجل إنهاء زواج الأطفال"، التي تتألف من أكثر من 400 1 منظمة عضو، وضع مبادرات تدعم وتحفز إنهاء زواج الأطفال[28]. وواصلت شبكة "من البحث إلى العمل" من أجل التصدي لزواج الأطفال - وهي مبادرة مشتركة بين منظمة "فتيات لا عرائس" وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف - توفير منبر لإعداد خطة بحوث عالمية منسقة بشأن ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشجيع واضعي السياسات والممارسين على الاستفادة من هذه البحوث.

(25) UNFPA and UNICEF, *Phase III Programme Document (2024–2030): UNFPA-UNICEF Global Programme to End Child Marriage (2023)*.

(26) المرجع نفسه، الصفحة 35.

(27) UNICEF, "Building back equal, with and for adolescent girls: a programme strategy for UNICEF 2022–2025", June 2023, p. 3.

(28) Girls Not Brides, "2023 impact: working together to make the world a safer and more equitable place for girls and women", 2023.

ثالثا - دوافع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القصري

21 - على الرغم من أن الفتيات والفتيان على حد سواء يتأثرون بممارسة زواج الأطفال، تتأثر الفتيات بشكل غير متناسب. وكثيراً ما تُحرم الفتيات اللاتي تتعرضن لزواج الأطفال من فرص التعليم، مما يديم دوائر الاستغلال وسوء المعاملة والفقر والتبعية المالية (انظر A/75/262). ويكون التأثير البدني والنفسي لهذه الممارسة شديدا، حيث تواجه العرائس الشابات مخاطر أكبر من العنف الجنساني مثل العنف الأسري والعنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، وهذا ما يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة، بما في ذلك وفيات الأمهات واعتلالهن بسبب الحمل المبكر، وكذلك اعتلالات الصحة النفسية مثل احتقار الذات والقلق والاكتئاب والتفكير في الانتحار[29]. وعلاوة على ذلك، فإن الزواج القسري يحرم النساء والفتيات من استقلالهن ويسلبهن قدرتهن على الفعل الإيجابي، وهذا ما يعزز المعايير الأبوية التي تقلل من قيمة تمكين النساء والفتيات وحقوق الإنسان الخاصة بهن. وعلى هذا النحو، فإن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري لا ينتهك حقوق الإنسان الأساسية الخاصة بالنساء والفتيات ويعيق إمكاناتهن فحسب، بل يعيق التقدم المجتمعي الأوسع نطاقًا أيضًا من خلال إدامة الأعراف والممارسات الاجتماعية الضارة.

22 - وفي المساهمات المقدمة في هذا التقرير، جرى التشديد على ضرورة النظر في مسألة الاختطاف أو الخطف بقصد الزواج من نفس المنظور الذي ينظر به إلى مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري[30]، مع الإشارة إلى أن الإطار القانوني الدولي يعترف بكلتا الممارستين على أنهما انتهاكان خطيران لحقوق الإنسان ينطويان على الإكراه ويقوضان مبدأي الموافقة والاستقلالية[31]. وأشير أيضا إلى الحاجة إلى إنفاذ القوانين المتعلقة بزواج الأطفال والزواج القسري بصورة أقوى، وتعزيز الدعم المقدم للضحايا والناجيات، وتحسين تدابير الوقاية.

23 - وقد تختلف العوامل التي تساهم في زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بين المجتمعات المحلية والبلدان. وتشمل هذه العوامل النزاعات المسلحة، والضغط المتزايد على حقوق النساء والفتيات، وتقلص الحيز المتاح للعمل المدني، ونقاط الضعف المتعلقة بتغير المناخ، والفقر، وانعدام الأمن الغذائي، والفجوة الرقمية، وتصورات وسائل التواصل الاجتماعي للزواج.

ألف - النزاع المسلح

24 - في البيئات المتأثرة بالنزاعات، تكون الفتيات أكثر عرضة لخطر الزواج بسبب التفاعل المعقد بين الضائقة الاقتصادية وضعف الهياكل الاجتماعية وزيادة قابلية التأثر بسبب النزوح وانعدام الأمن[32]. وفي

(29) انظر: https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-research-action-network/crank-quarterly-research-meetings/symposium-action-mental-health-child-marriage.

(30) مساهمات مقدمة من مركز قانون الطفل وحملة اليوبيل. وأثيرت هذه المسألة أيضا خلال المشاورات التي عقدت في 17 و 18 نيسان/أبريل 2024.

(31) تشمل الصكوك ذات الصلة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تكلف الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في جميع المسائل المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وتتناول صراحةً ضرورة الرضا الحر الكامل على الزواج (المادة 16)؛ واتفاقية حقوق الطفل، التي تحمي الأطفال من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية بما في ذلك الخطف بقصد الزواج القسري (المادة 19).

(32) A/HRC/41/19، الفقرة 14.

سياق النزاع، يمكن أن يشكل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري شكلاً من أشكال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ويجب إدماج اعتباراته في استراتيجيات الوقاية في البيئات المتأثرة بالنزاعات والأزمات[33].

25 - وكثيرا ما يؤدي النزاع إلى عدم الاستقرار الاقتصادي وفقدان سبل العيش وزيادة الفقر. فقد تقوم العائلات بتزويج بناتهن لتقليل عدد المعالين الذين يحتاجون إلى إعالتهم أو للحصول على مهر، وبالتالي تخفيف الأعباء المالية. ومقابل كل زيادة بمقدار عشرة أضعاف في الوفيات المرتبطة بالنزاعات، هناك زيادة بنسبة 7 في المائة في عدد زيجات الأطفال. وقد يزداد لدى الأسر التي تعيش في ظل النزاع أيضاً الشعور بانعدام الأمن والخوف من العنف الجنسي والأخطار التي تتهدد "شرف العائلة"، والمتاعب المالية وأعطال البنية التحتية بما في ذلك انقطاع تعليم الفتيات. ونتيجة لذلك، من المحتمل أن تصبح الفتيات اللاتي يعشن في بيئات هشة أكثر عرضة للزواج وهن أطفال بمقدار الضعف مقارنة بالمتوسط العالمي[34]. ومع ذلك، لا تعكس البيانات المتعلقة بالمتوسطات الوطنية الاتجاهات في انتشار زواج الأطفال على المستوى دون الوطني، في سياق الأزمات وحالات الطوارئ مثل النزاعات، حيث من المرجح أن تكون المعدلات أعلى بكثير في مناطق معينة[35]. وتسلط الأبحاث الضوء على الحاجة إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للسكان النازحين من أجل تحسين عمليتي تخطيط وميزنة العمليات التي تفتح المجال أمام إمكانية حصول الفتيات على الخدمات والدعم، وتحافظ على ذلك[36]. وتؤدي النزاعات المسلحة أيضًا إلى ارتفاع عدد الأطفال الأرامل[37] اللاتي يمكن أن يُطردن من منازلهن عند وفاة أزواجهن ويتركن معدمات، وبعضهن ملزمات بموجب التقاليد الثقافية بعدم الزواج مرة أخرى[38].

26 - وفي سياق الاتجار بالبشر الناجم عن النزاع، والتطرف العنيف والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، يمكن للجماعات المسلحة أن تفرض الزواج القسري على النساء والفتيات، والذي قد يكون جزءًا من سياسة الاغتصاب الجماعي والحمل القسري[39]. ويطرح احتمال حدوث عنف جنسي في زواج الأطفال والزواج القسري أو القران القسري تحديات سياسية وأمنية متزايدة للناجيات والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب. وكثيراً ما تتعرض النساء والفتيات المختطفات للوصم والرفض من قبل أسرهن ومجتمعاتهن المحلية عند عودتهن. ويتعرض الأطفال المولودون في إطار هذه الزيجات القسرية في كثير من الأحيان أيضا للوصم والتمييز وسوء المعاملة والإساءة والتخلي عنهم من قبل أفراد الأسرة، ويحرمون من الحقوق الأساسية وإمكانية الحصول على الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم[40].

(33) Girls Not Brides, "Preventing conflict-related sexual violence is possible and requires urgent action", June 2023, p. 3.

(34) UNICEF, "Is an end to child marriage within reach?", p. 19.

(35) A/HRC/50/44، الفقرة 5.

(36) Child Marriage Research to Action Network, "CRANK research meeting: child marriage in conflict- and crisis-affected settings – learning from the latest evidence", 20 June 2023.

(37) الطفلة الأرملة هي كل فتاة أكرهت على الزواج وترملت قبل بلوغها سن 18 عاما.

(38) Action on Child, Early and Forced Marriage, "Millions of child widows forgotten, invisible and vulnerable", 9 July 2018.

(39) A/HRC/52/50، الفقرة 15.

(40) المرجع نفسه، الفقرة 41.

باء - الضغط المتزايد على حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

27 - تؤثر المقاومة المتزايدة على النطاق العالمي للمساواة بين الجنسين على الجهود المبذولة لإنهاء زواج الأطفال. ومن الأمثلة على هذه المقاومة الاعتراض على التشريعات التي تحظر زواج الأطفال وعلى الدعوات إلى رفع الحد الأدنى لسن الزواج، بالإضافة إلى زيادة التشريعات التي تجرّم النشاط الجنسي التوافقي للمراهقات وتعيق استقلالهن وحمايتهن، مما يجعل من الصعب على الفتيات التماس العدالة والهروب من ظروف الإيذاء[41]. ويمكن أن تعزز المقاومة المتزايدة الأعراف والممارسات الثقافية الضارة في المجتمعات التي يُنظر فيها إلى الزواج المبكر على أنه وسيلة للتحكم في الحياة الجنسية للفتيات والنساء وضمان "شرف العائلة"، ويمكن أن تؤدي القيود المفروضة على حقوق المرأة إلى زيادة ترسيخ هذه المعتقدات[42]. ووفقًا لمنظمة مكافحة الرق في أستراليا، لا تزال المعايير الجنسانية الضارة أحد الدوافع الرئيسية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، الأمر الذي يعرض النساء والفتيات والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية المختلفة لخطر أكبر. ووفقًا لصندوق الكرامة الإنسانية، كثيرا ما تواجه المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية ضغوطًا شديدة وعنفًا حادًا، بما في ذلك الاعتداءات والزواج القسري عندما يتم الكشف عن ميولهن الجنسية[43].

28 - وتشمل مظاهر التراجع في مجال حقوق النساء والفتيات معارضة توفير المجموعة الكاملة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل والإجهاض والرعاية اللاحقة للإجهاض للمراهقات؛ ومقاومة توفير التربية الجنسية الشاملة للمراهقات داخل المدرسة وخارجها[44]. فالاعتداءات على حقوق النساء والفتيات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية لها تداعيات كبيرة، لا سيما الحد من إمكانية حصولهن على وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية. فهذه الاعتداءات تزيد من خطر وفيات الأمهات والأطفال[45]، وتزيد من مخاطر الاضطرابات النفسية المرتبطة بالحمل غير المرغوب فيه[46].

جيم - تقلص الحيز المتاح للعمل المدني

29 - وتحدث ردة الفعل الشديدة المقاومة للمساواة بين الجنسين على خلفية بيئة تتزايد فيها التهديدات للمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث يتقلص الحيز المتاح للعمل المدني ويتزايد انتقاله إلى الإنترنت[47]. وفي بلدان عدة، هناك تصاعد في الخطابات المعادية للأجانب والمناهضة للتنوع الجنساني في الحيز المتاح

(41) UNICEF, "Is an end to child marriage within reach?".

(42) UNFPA and UNICEF, Phase III Programme Document (2024–2030).

(43) Humanity Dignity Trust, *Breaking the Silence: Criminalisation of Lesbians and Bisexual Women and its Impacts* (2016), P. 4.

(44) المرجع نفسه.

(45) *UNFPA and UNICEF, Phase III Programme Document (2024–2030)*.

(46) انظر: https://www.girlsnotbrides.org/learning-resources/child-marriage-research-action-network/crank-quarterly-research-meetings/symposium-action-mental-health-child-marriage/.

(47) Plan International, "Turning the world around: girls and young women leading the fight for equality the state of the world's girls", September 2023, p. 4.

للعمل السياسي[48]. وفي بعض السياقات، بات من الصعب بشكل متزايد التوعية بالممارسات الضارة، مثل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وبالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، بما في ذلك في المدارس[49]. وفي عدد من البلدان، قيّدت وزارات التعليم مناقشة موضوعات بعينها، فأثرت بالتالي في النقاش الاجتماعي والسياسي تأثيرا سلبيا وانحازت إلى الروايات المناهضة للحقوق، على حساب النضال الذي تقوده النساء والفتيات[50].

دال - تغير المناخ

30 - يؤدي كل من تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتدهور البيئي والمخاطر الطبيعية إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي، فتضطر الأسر إلى اللجوء إلى زواج الأطفال بوصفه آلية من آليات التكيف من أجل البقاء الاقتصادي. فهذه القضايا تؤدي إلى تعطيل مسيرة التعليم وهياكل المجتمع المحلي، وتزيد من نزوح السكان وعدم الاستقرار السياسي، وتزيد من تعرض الفتيات للعنف الجنساني، بما في ذلك الزواج المبكر والزواج القسري أو القران القسري (انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 23/53).

31 - ويؤكد تحليل البيانات التاريخية الارتباط بين المخاطر المتصلة بالمناخ وزواج الأطفال[51]: حيث يرتبط تغير بنسبة 10 في المائة في هطول الأمطار بسبب تغير المناخ بزيادة بنسبة 1 في المائة في مستويات زواج الأطفال[52]. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لوحظ ارتفاع حالات زواج الأطفال في الفترة بين عامي 1994 و 2013 في أعقاب صدمات الدخل المرتبطة بالطقس[53].

هاء - الفقر وانعدام الأمن الغذائي

32 - تساهم الأزمات المتفاقمة في أوضاع غير مستقرة قد تلجأ فيها الأسر إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري كآلية سلبية من آليات التكيف من أجل الحد من انعدام الأمن الغذائي وتخفيف العبء المالي عن كاهلها[54]. وقد تعتبر الأسر أيضًا مثل هذه الزيجات إجراءً وقائيًا لبناتها، بما في ذلك كحماية من العنف الجنسي. ومع ذلك، تُظهر الأدلة أن زواج الأطفال، بالإضافة إلى كونه انتهاكًا لحقوق الإنسان، ليس وسيلة فعالة لحماية الفتيات، ويمكن أن يكون له عواقب سلبية خطيرة على صحتهن وتعليمهن ورفاههن[55].

---

(48) Haley McEwen and Lata Narayanaswamy, “The international anti-gender movement: understanding the rise of anti-gender discourses in the context of development, human rights and social protection”, Working Paper, No. 2023-06 (Geneva, United Nations Research Institute for Social Development, 2023), p. 1.

(49) المرجع نفسه، الصفحة 6.

(50) Plan International, “Turning the world around”, p. 33.

(51) انظر أيضا: اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 37 (2018).

(52) UNICEF, “Is an end to child marriage within reach?”, p. 19.

(53) World Economic Forum, “How does child marriage hinder gender equality?”, 24 August 2023.

(54) UNICEF, “Is an end to child marriage within reach?”, pp. 3 and 19.

(55) Girls Not Brides, “Despite significant progress, we need to go 20 times faster to end child marriage by 2030, shows new data”, 11 May 2023.

33 - ولا يعد زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري من نتائج انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية فحسب، بل هو من أسبابهما أيضاً؛ فالنساء والفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة يعانين من معدلات أعلى من فقر الدم وسوء التغذية مقارنة بالنساء والفتيات اللاتي يتزوجن في مرحلة متأخرة من العمر، ويعاني أطفالهن من عواقب مثل انخفاض الوزن عند الميلاد وسوء الحالة التغذوية والتقزم[56].

واو - الفجوة الرقمية بين الجنسين وتأثير وسائل الإعلام

34 - تشكل النساء والفتيات الغالبية من بين ما يقدر بنحو 2,6 بليون شخص غير متصل بالإنترنت في الوقت الحالي. فعلى سبيل المثال، في البلدان المنخفضة الدخل، كانت نسبة النساء اللاتي يستخدمن الإنترنت في عام 2020 لا تتجاوز 19 في المائة[57]. ونظراً للفجوة الرقمية بين الجنسين، فمن المحتمل أن تكون النساء والفتيات اللاتي ينتمين إلى فئات مهمشة، مثل سكان الريف وأصحاب الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني، أقل قدرة على الاستفادة من الفرص التي يوفرها اقتصاد المنصات المتطور من حيث التعليم وفرص العمل والخدمات عبر الإنترنت. ويحد عدم المساواة في إمكانية وصول النساء والفتيات إلى التكنولوجيات الرقمية وملكيتها واستخدامها من تطوير مهاراتهن الرقمية أيضا، وبالتالي يحد من قدرتهن على الوصول إلى المعلومات، بما في ذلك بشأن حقوقهن[58].

35 - ووفقًا للمساهمات الواردة، فإن الطريقة التي يعرض بها الزواج في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تسهم في زواج الأطفال والزواج المبكر. وقد تساهم منصات وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز مفهوم زواج الأطفال بوصفه طريقا نحو الارتقاء الاجتماعي، وبالتالي التأثير على الفتيات لتقليد زميلاتهن المتزوجات من أجل الحصول على نفس التقدير[59]. وقد يكون لدى الفتيات رغبة في الحصول على المزايا الاجتماعية والمادية المرتبطة بالزواج، كما هو معروض في وسائل الإعلام، ولكن معرفتهن محدودة بالواقع وما هو متوقع منهن عند الزواج[60].

(56) Girls Not Brides and the International Centre for Research of Women, "Taking action to address child marriage: the role of different sectors", Brief 6, March 2016, p. 1.

(57) International Telecommunication Union, "Bridging the gender divide", November 2023.

(58) United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women), *Innovation and Technological Change, and Education in the Digital Age for Achieving Gender Equality and the Empowerment of all Women and Girls: Expert guidance and substantive inputs to preparations for the 67th Session of the Commission on the Status of Women* (2023), p. 19.

(59) Girls Not Brides, "Knowledge is power: youth-led research to address power dynamics in knowledge and advocacy processes to end child marriage and promote girls' education in West Africa", July 2024, p. 15.

(60) وجد بعض الباحثين أن التعرض لوسائل الإعلام، إلى جانب مكان الإقامة والثروة والحالة التعليمية من العوامل المحددة للزواج المبكر. انظر: Gita Naik and others, "Adolescent marriage a violation of sexual and reproductive health rights: trend, spatial variation and covariate analysis from national family health survey", *Clinical Epidemiology and Global Health*, vol. 25 (January–February 2024).

رابعا – التدابير التي تتخذها الدول لمنع ومعالجة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

36 – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت الدول بعض الخطوات لمواءمة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛ ورفع مستوى الوعي بشأن المساواة بين الجنسين وتفكيك الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية الجنسانية الكامنة وراء ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ ودعم إمكانية استفادة النساء والفتيات من التعليم؛ وإزالة العوائق التي تحول دون مشاركتهن الاقتصادية؛ وتوفير الحماية وخدمات الدعم للناجيات؛ والتواصل مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك على مستوى المجتمع المحلي؛ وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة العامة على منع ومعالجة الممارسة الضارة المتمثلة في زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

ألف – القوانين والاجتهادات القضائية الوطنية

37 – في العقد الماضي، قامت كل من إكوادور، وألمانيا، وإندونيسيا، وبنما، وترينيداد وتوباغو، وتشاد، وزامبيا، وزمبابوي، وسيراليون، وغامبيا، وغواتيمالا، والفلبين، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، وماليزيا، والمكسيك، وملاوي، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيبال، ومملكة هولندا، من بين دول أخرى، برفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عامًا أو ألغت الاستثناءات من هذا الحد، وذلك تماشيًا مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان[61]. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، أقرت ست ولايات منذ عام 2022 قوانين ترفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عامًا دون استثناءات[62].

38 – ويظل رفع مستوى الوعي بالآثار السلبية لزواج الأطفال والتواصل مع المجتمعات المحلية عاملاً أساسياً في رفع الحد الأدنى لسن زواج الفتيات إلى 18 عاماً. فعلى سبيل المثال، أشركت الدولة في قيرغيزستان الوكالات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين أو التقليديين في المناقشات الوطنية من أجل التغلب على المقاومة القوية لرفع الحد الأدنى لسن الزواج وحشد الدعم السياسي. وفي ترينيداد وتوباغو، استضافت وزارة الشؤون الجنسانية والشباب وتنمية الطفل مناقشات عامة متلفزة شاركت فيها نساء مؤثرات من خلفيات دينية مختلفة حول قضية زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري[63].

39 – وسُجلت بعض التطورات المُشجعة في الاجتهادات القضائية لبعض المحاكم الوطنية. فوفقاً للمساهمة الواردة من منظمة العدالة الآن، رأت المحكمة الدستورية في أوغندا، في شباط/فبراير 2023، أن أحكام قانون الزواج العرفي وقانون الزواج والطلاق الهندوسي وقانون زواج وطلاق المحمديين تتعارض مع الحد الأدنى لسن الزواج المنصوص عليه في المادة 31 من الدستور في أوغندا وهو 18 عامًا.

(61) UN-Women and others, *Legislating and Enforcing the Minimum Age of Marriage: A Comparative Study of Experiences and Lessons Learned in Ending the Legalization of Child Marriage* (New York, UN-Women, 2023), p. 20.

(62) مساهمة مقدمة من منظمة المساواة الآن. ولا يزال زواج الأطفال قانونياً في 38 ولاية.

(63) UN-Women and others, *Legislating and Enforcing the Minimum Age of Marriage*, p. 62.

باء – السياسات والبرامج والميزانيات الوطنية

40 – وفقا للدراسات التي أجراها المجتمع المدني، فإن التمويل المخصص للسياسات والبرامج التي تتناول زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري غير كافٍ[64]. ويبدو أن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية غير مدرجة بشكل كافٍ في الميزانية، مما يجعل تنفيذها صعباً ويحد من نتائجها، وفقًا للمساهمة المقدمة من منظمة فتيات لا عرائس. وهناك حاجة إلى استثمارات مالية استراتيجية متزايدة لتنفيذ تدابير متعددة القطاعات والمستويات من أجل التصدي لزواج الأطفال، والتركيز في ذلك على المراهقات على وجه الخصوص.

41 – ورغم أن التقدم المحرز على المستوى العالمي متفاوت وينقصه التمويل، فقد اتخذ عدد من الدول خطوات للتصدي لظاهرة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقران القسري. وعلى سبيل المثال، يجري في إثيوبيا تنفيذ خريطة الطريق الوطنية المحددة التكاليف لإنهاء زواج الأطفال وتشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية (2020–2024) في جميع أنحاء البلد. وفي آذار/مارس 2024، اعتمدت سلوفينيا البرنامج الوطني لمنع العنف العائلي والعنف ضد المرأة (2024–2029)، الذي تضمن تدابير لزيادة تعزيز التعاون بين المؤسسات من أجل حماية المراهقات من الزواج المبكر والزواج القسري، مع التركيز على مجتمعات الروما. وفي عام 2022، اعتمدت أوزبكستان البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (2022–2026) من أجل التغلب على العقبات التي تواجهها النساء والفتيات في ممارسة حقهن في التعليم، مثل المعتقدات التقليدية حول الأدوار الجنسانية في الأسرة والزواج المبكر والحمل ومسؤوليات الرعاية.

42 – وفي عام 2022، اعتمدت كندا خطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنساني، مدعومة باستثمار قدره 393,6 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على مدى خمس سنوات لدعم المقاطعات والأقاليم في إطار جهودها الرامية إلى تنفيذ الخطة في ولاياتها القضائية. ويعمل لبنان أيضا على وضع خطة عمل وطنية بشأن زواج الأطفال للفترة 2023–2030. ووفقا لمنظمة فتيات لا عرائس، تعكف الحكومة في ملاوي على وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية الجديدة بشأن إنهاء زواج الأطفال، وتأمين الدعم المالي لتنفيذها، ومواءمة القوانين، وإدراج القانون النموذجي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين فعلا في القوانين المحلية.

43 – واعتمدت أوزبكستان خطة عمل لزيادة النشاط الاجتماعي والسياسي للمرأة، وإمكانية حصولها على وظائف لائقة، وتعزيز مهاراتها في مجال ريادة المشاريع للنهوض بمشاركتها الاقتصادية ومعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والفقر.

44 – وفي عام 2024، خططت النمسا للتوسع الإقليمي لمرافق المشورة المتخصصة التي تقدم الدعم للفتيات والنساء المتضررات من الزواج القسري أو المعرضات لخطره. ويوفر ملجأ للطوارئ في فيينا مكانًا آمنًا من خلال تدابير أمنية تشمل عنوانًا سريًا، ويوفر استشارات متعددة اللغات والرعاية والدعم على مدار الساعة.

(64) Megan Devonald, Silvia Guglielmi and Nicola Jones, *Investing in adolescent girls. Key changes in the bilateral donor funding landscape: 2021 update* (London, Adolescent Girls Investment Plan, Gender and Adolescent Global Evidence, and Plan International, 2023), p. 11.

45 - ومنذ عام 2021، ساهمت التحويلات النقدية للفتيات في المدارس، وكذلك الدعم المالي للأسر المعيشية الفقيرة، في استبقاء الفتيات في النظام التعليمي في توغو. ووفقا لمساهمة مشتركة مقدمة من منظمة اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في الهند، زود 5 ملايين فتاة وعائلاتهن في ثماني ولايات في الهند بتحويلات نقدية وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية لمنع زواج الأطفال وتمكين الفتيات من مواصلة تعليمهن.

46 - ولدى وضع خطة العمل الأولى في إطار الخطة الوطنية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال (2022-2032)، أجرت أستراليا مشاورات محددة مع الضحايا والناجيات تماشياً مع مبدأها الشامل لوضع الضحايا والناجيات في صلب سياساتها وتدخلاتها الوطنية. ووفقا لمنظمة مكافحة الرق في أستراليا، أنشأت أستراليا أيضا المجلس الاستشاري الوطني للتجارب الحياتية لإيصال أصوات الأشخاص الذين يعانون من العنف المنزلي والأسري والجنسي، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

47 - ومنذ عام 2008، خصصت المكسيك أموالاً في الميزانية الفيدرالية لضمان الموارد اللازمة لمنع ظاهرة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليها، وازدادت النفقات من عام 2022 إلى عام 2023.

جيم - حملات التثقيف والتوعية

48 - قامت عدة دول بحملات تثقيف وتوعية حول المساواة بين الجنسين والمخاطر المرتبطة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

49 - ففي عام 2021، أنشأت حكومة المكسيك فريقَ عمل لمعالجة حالة بيع الفتيات بغرض الزواج القسري أو القران المبكر، ووجّه الفريق أعماله نحو توفير التربية الجنسية الشاملة للفتيات والمراهقات دون سن 15 عامًا والمبادرات الرامية إلى تشجيع الفتيات الحوامل والمراهقات أو الأمهات دون سن 15 عامًا على البقاء في المدرسة.

50 - وبدعم من اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في إطار البرنامج العالمي لتعجيل وتيرة الإجراءات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال، أشركت زامبيا الفتيان في برامج حول إقامة علاقات صحية مع الآخرين، بما في ذلك النساء والفتيات، من خلال الرياضة.

51 - وسلطت بعض المساهمات الواردة في إطار إعداد هذا التقرير الضوء على المبادرات التي تستهدف الجهات الفاعلة المؤثرة في المجتمع المحلي، بما في ذلك القيادات الدينية والسلطات المدرسية وصناع القرار المحليون. وفي شمال بنن، أنشئت منذ عام 2019 لجان مراقبة على صعيد القرى أو الأحياء، و هيئات تطوعية مجتمعية ونوادٍ مدرسية تتألف من سكان القرى، بما في ذلك القادة المحليون. وتوفر هذه الجهات التدريب وترفع التوعية وتزور منازل الناس للحد من ممارسة زواج الأطفال. وفي كل عام، تخضع القرى للتقييم لاعتمادها كقرى "خالية من زواج الأطفال". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت لجنة الشؤون الدينية في أوزبكستان أنشطة وقائية ومحادثات فردية بين الفتيات والنساء في المحلات حول موضوع زواج الأطفال. وتم إبلاغ المصلين بانتظام، خلال صلاة الجمعة في جميع المساجد، بأن الزواج المبكر والزواج بين الأقارب المقرّبين يتعارض مع شرائع دين الإسلام.

52 - واستحدثت السلفادور وتوغو برامج بهدف دعم الوالدين في تنمية المهارات الوالدية التي تركز على حقوق الطفل من خلال تدريب الأسر المعيشية على كيفية ضمان الانضباط الإيجابي، والتربية الجنسية، ومنع العنف الجنسي والتواصل بفعالية مع المراهقين.

53 - وفي أعقاب نشر كتيب، في عام 2016، عن الممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال، استهدف موظفي الخدمة المدنية، أجرت سلوفينيا تدريبًا على الكتيب للمسؤولين الحكوميين في عامي 2022 و 2023. وسعيا إلى الاستفادة من المنصات الإلكترونية والرقمية التي جرى إنشاؤها ونشرها للتواصل مع السكان خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، استخدمت المكسيك الشبكات الاجتماعية والمنصات الرقمية لنشر المعلومات حول حقوق الأطفال والمراهقين.

54 - واستثمرت إكوادور في برامج تعتمد على التكنولوجيا الرقمية لزيادة جهود التوعية والاستدامة والكفاءة، مع خفض تكاليف تنفيذ البرامج. وفي عام 2022، أنشأت الحكومة موقعا إلكترونيا باسم "حياة جنسية بلا ألغاز" للوصول إلى المراهقين والشباب وتزويدهم بمعلومات واضحة وأدلة علمية بشأن عدد من المواضيع منها على سبيل المثال الصحة الجنسية والإنجابية والوقاية من العنف، وذلك ليتمكنوا من ممارسة حقوقهم بشكل كامل، وخاصة حقوقهم الجنسية والإنجابية.

55 - ونُظمت حملات على وسائل التواصل الاجتماعي على المستوى العالمي، من قبيل حملة #EndChildMarriage في عام 2014 وحملة #HandsOffOurGirls في عام 2018، وكذلك على المستوى الوطني، من قبيل حملة #NotBefore18 في المغرب وحملة #GirlDefendersAlliance في الفلبين. وفي ملاوي، نظمت هيئات المجتمع المدني حملة رسائل نصية استهدفت أعضاء البرلمان[65].

خامسا - الاستراتيجيات القائمة على حقوق الإنسان لمنع ومعالجة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

56 - يمكن أن يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان وعمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، إطاراً لوضع تدابير قانونية وسياساتية شاملة تعالج الأسباب الجذرية لممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين والتمييز الجنساني، وإيجاد بدائل غير زواج الأطفال من أجل الفتيات، والنهوض بحقوق النساء والفتيات. واستناداً إلى المساهمات الواردة، يوجز هذا الجزء من التقرير بعض العناصر الرئيسية للاستراتيجيات القائمة على حقوق الإنسان لمنع ومعالجة الممارسة الضارة المتمثلة في زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

57 - وتعد التدابير القانونية والسياساتية الشاملة المفتاح لوضع وإنفاذ قوانين الحد الأدنى لسن الزواج وتعزيز المساواة بين الجنسين والقيام في الوقت ذاته بمناهضة الأعراف الاجتماعية والثقافية الضارة، وتعزيز فرص الحصول على التعليم، ومعالجة الفقر، وتوفير خدمات الدعم من قبيل المساعدة القانونية والرعاية الصحية، خاصة للفتيات المعرضات للخطر.

(65) UN-Women and others, *Legislating and Enforcing the Minimum Age of Marriage*, p. 63.

ألف - ضمان الحق في التعليم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى

58 - يمكن لضمان حقوق الفتيات أن يساعدهن على مقاومة ضغوط الزواج المبكر. والحق في التعليم أمر حاسم في القضاء على زواج الأطفال والزواج القسري لأنه يزود الفتيات بالمعرفة والمهارات، ويؤخر الزواج والإنجاب، ويعزز الفرص الاقتصادية، وبالتالي يكسر حلقات الفقر وعدم المساواة بين الجنسين التي كثيراً ما أدت إلى الزواج المبكر. ويزود التعليم الفتيات بالمعرفة اللازمة لمناصرة حقوقهن، وهذا ما يوجد تأثيرًا إيجابيًا مضاعفا بالنسبة للأجيال القادمة.

59 - واستناداً إلى المساهمات الواردة، فإن معالجة المعايير الجنسانية غير المتكافئة والتقييدية والقمعية وديناميات السلطة، من خلال تقديم التربية الجنسية الشاملة للفتيات والفتيان، يمكن أن تساعد في التغلب على الشعور بالوصم والعار الملتصقين بالنشاط الجنسي للمراهقات وتساهم في تمكينهن من اتخاذ قرارات مستنيرة. وفي الفترة من 2018 إلى 2023، أدى مشروع يستهدف منع زواج الأطفال، أجراه صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة سابانجي في أربع مقاطعات في تركيا، إلى تدريب النساء كوسيطات صحيات يقمن بزيارة الأسر المعيشية والمحلات التجارية، وبالتوعية بالمخاطر الصحية لزواج الأطفال، وخاصة فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. والتقت تلك الوسيطات الصحيات بأكثر من 300 4 أسرة معيشية و 170 من ممثلي الأعمال التجارية المحلية[66].

60 - وتواجه الفتيات المراهقات تغيرات اجتماعية وجسدية ونفسية كبيرة تتأثر بالمعايير الجنسانية[67]، وبالتالي فإن التدخلات المحددة الهدف في هذه الفترة بالغة الأهمية. ووفقًا للمساهمة المقدمة من منظمة فتيات لا عرائس، قدم برنامج "تمكين كل فتاة مراهقة وجعلها قادرة على الصمود" في سيراليون، الذي قادته لجنة الإنقاذ الدولية واكتمل في آذار/مارس 2023، التدريبَ على الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب ومحو الأمية المالية والمهارات الحياتية لأكثر من 000 32 مراهقة تتراوح أعمارهن بين 10 سنوات و 19 عاماً ممن حصلن على قدر ضئيل من التعليم النظامي أو لم يحصلن عليه.

61 - وبالإضافة إلى التدابير التي تركز على تعليم الفتيات، يتطلب التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري زيادة إمكانية حصول المرأة على فرص العمل اللائق والحد من الفقر، وهو أحد دوافع زواج الأطفال. ففي كينيا وأوغندا وزامبيا، ساعدت منظمة "كير" الدولية في تعزيز محو الأمية المالية لدى النساء والفتيات وتدريبهن على المهارات وتزويدهن بالمعلومات المتعلقة بالنفاذ إلى الأسواق، وذلك منذ عام 2021. ويساهم توفير الدخل أو المساعدة في الأعمال التجارية العائلية في الحد من الضغوط الاقتصادية المفضية إلى الزواج المبكر، وتغيير المفاهيم حول أدوار الفتيات. وأثبتت التحويلات النقدية الحكومية التي تشكل جزءًا من نظم الحماية الاجتماعية[68] أنها تشجع الفتيات بشكل فعال على عدم التسرب من المدرسة، خاصة عندما تكون هذه التحويلات مشروطة بمتابعة الدراسة وعدم الزواج قبل سن 18 عامًا، الأمر الذي يشكل حافزًا للأسر المعيشية الأكثر فقرًا على تجنب العقوبات.

---

(66) Office of UNFPA in Türkiye, "Prevention of child marriages project: health mediators model", 17 November 2023.

(67) Devonald, Guglielmi and Jones, *Investing in Adolescent Girls*, p. 1.

(68) Child Marriage Research to Action Network, "Research spotlight: economic empowerment interventions to address child marriage"، آذار/مارس 2024، ص 3.

باء – تفكيك الأعراف التمييزية الجنسانية والاجتماعية

62 – نظراً لاختلال توازن القوى الذي تعاني منه الفتيات فيما يتعلق بالقرارات المتخذة بشأن أجسادهن وصحتهن، فمن الأهمية بمكان إشراك الفتيان والأزواج أو العشراء والأصهار والوالدين والأسرة والمجتمع المحلي الأوسع نطاقاً في تغيير المعايير الجنسانية المتعلقة بالنشاط الجنسي للمراهقات واستخدام وسائل منع الحمل وغيرها من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وتؤدي المنظمات والشبكات مثل تحالف إشراك الرجال MenEngage دورًا رئيسيًا، بسبل منها الوقاية. ومن الأمثلة الواعدة الأخرى مشروع أومانغ Umang الذي ينفذه المركز الدولي لبحوث المرأة في الهند، وتقييمات منظمة "كير" لتأثير "نقطة التحول" في نيبال وبنغلاديش، اللذين تضمنا مبادرات تركز على بناء قدرات الرجال والفتيان على التفكير في المعايير المتعلقة بالذكورة، والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في المنزل وفي المجتمع المحلي، والتدريب على نماذج إيجابية للتغيير.

جيم – إشراك المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين

63 – وفقًا للمساهمات الواردة، ثبت أن العمل مع السلطات المقبولة اجتماعياً، بما في ذلك قيادات المدارس والزعماء الدينيون وأفراد المجتمع المحلي، أمر أساسي في تغيير المعايير الجنسانية الضارة الرائجة حول تعليم الفتيات والأدوار المقبولة في المجتمع، ولبدء وقيادة المناقشات حول العواقب السلبية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

64 – ففي إثيوبيا، على سبيل المثال، كان تيسير المحادثات داخل المجتمعات المحلية والحوارات بين الأجيال أمرًا أساسيًا أيضًا للاستفادة من نقاط القوة ووجهات النظر وتأثير جميع الفئات العمرية من خلال تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل والتعاون، وفقا لمنظمة اليونيسف في إثيوبيا. وفي عام 2023، أثبتت الحوارات المجتمعية المحلية في المقاطعات المستهدفة في موزمبيق فعاليتها في تحفيز أفراد المجتمع المحلي على نبذ هذه الممارسة الضارة والتخلي عنها. ووفقا لمكتب منظمة اليونيسف في موزامبيق، يقاس نجاح هذه الحوارات بعدد قادة المجتمع المحلي الذين تعهدوا علناً بالقضاء على العادات الضارة المرتبطة بزواج الأطفال، وباعتماد موقف عدم التسامح مطلقاً مع من يشاركون في هذه الأفعال. ووفقا لمنظمة "كير" الدولية، أدى بدء المناقشات وقيادتها مع المجتمعات المحلية في نيجيريا إلى نتائج إيجابية، على نحو ما تجلى في زيادة عدد الفتيات اللاتي أنهين دراستهن والانخفاض الكبير في عدد الفتيات اللاتي يتزوجن في سن مبكرة.

دال – ضمان المشاركة الهادفة للمجتمعات المحلية المتضررة ودعم الناجيات

65 – تتضمن الاستراتيجية القائمة على حقوق الإنسان إجراء مشاورات مع الأفراد والمجتمعات المحلية، ومشاركتهم المجدية في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم، بما في ذلك الأطفال. ويؤدي مثل هذا النهج إلى حلول وجيهة وفعالة، حيث إنها تستند إلى الاحتياجات والتجارب الحقيقية للأشخاص الأكثر تضررًا. ففي كندا، على سبيل المثال، يعد استخدام النهج التي تقودها الشعوب الأصلية ركيزة لخطة العمل الوطنية لإنهاء العنف الجنساني، والتي تسعى إلى تلبية الاحتياجات المتعددة الجوانب لمختلف المجتمعات المحلية والسكانية.

66 - ويعد منتدى صحة الشباب والمراهقين في أوغندا من الأمثلة على برامج التدخل المبتكر التي وضعت لصالح الفتيات المتزوجات بالفعل والأمهات المراهقات والتي تحتل فيها المشاركة المجدية لهاتين الفئتين مكانة جوهرية. ووفقا لمنظمة فتيات لا عرائس، يوفر المنتدى مساحة للأمهات الشابات والفتيات الحوامل والمراهقات المعرضات للخطر من أجل التلاقي والحصول على الدعم وتبادل تجاربهن والمشاركة في الحوار. ويأخذ المنتدى في الحسبان أن المراهقات المتزوجات والفتيات الأمهات بالفعل لديهن احتياجات فريدة من نوعها، والتي كثيراً ما تكون نظم الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية غير مجهزة بشكل جيد لتلبيتها[69].

هاء - استخدام البيانات لاستحداث تدابير فعالة

67 - أبرزت بعض المساهمات الواردة أنه حتى عندما تتوفر بيانات عامة عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، فإن تعزيز جمع البيانات على المستوى دون الوطني، واستخدام البيانات التي تجسد التجارب المعقدة والمتنوعة للمتضررات بشكل مقصود، يؤدي إلى حلول أكثر فعالية وشمولية وإنصافًا، ويسمح باستهداف أفضل لمن يحتاجون إلى الدعم. ومن الأمثلة على الممارسات الواعدة البحثُ الذي أجري حول حالات القران المبكر القسري وحمل المراهقات وصلتهما بالعنف الجنسي والانتحار في الحدود الشمالية لإكوادور. وكان البحث الذي أُجري في عام 2020 بحثًا نوعيًا، وركز على فئة سكانية معرضة لمخاطر عالية، واستخدم ثلاث أدوات منهجية، وهي: مجموعات التركيز، والمقابلات الجماعية والفردية المتعمقة مع الجهات الفاعلة الاجتماعية وممثلي المجتمع المدني، ودراسات الحالة القائمة على قصص حياة المراهقات من ثلاث مقاطعات وسبعة كانتونات. وأدت الدراسة إلى استحداث نظم لمؤازرة الضحايا تشمل تزويدهن بالخدمات القانونية والنفسية والتعليمية واتخاذ تدابير وقائية فعالة.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

68 - تختلف الدوافع والعوامل التي تسهم في تفاقم زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في جميع أنحاء العالم باختلاف السياقات الثقافية والاقتصادية والقانونية والتعليمية والسياسية. ومع ذلك، فإن هذه الممارسة الضارة دائما ما تكون متجذرة في عدم المساواة بين الجنسين والأعراف الاجتماعية الأبوية. فهي تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، وتعرضهن لأذى جسدي ونفسي شديد، وتنتهك حقوق الإنسان المفروضة لهن، وتعيق تقدم المجتمع.

69 - ويقر الأمين العام بالخطوات الهامة التي اتخذها عدد من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى من أجل القضاء على الممارسة الضارة المتمثلة في زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وذلك وفقا لتقاريره السابقة حول الموضوع. ومع ذلك، لا تزال وتيرة التقدم المحرز مدعاة للقلق الشديد. ويوصي الأمين العام الدول الأعضاء، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بتجديد الالتزام بالقضاء على هذه الممارسة الضارة بحلول عام 2030 وفقًا للهدف 5-3 من أهداف التنمية المستدامة، وبالالتزام،

(69) Girls Not Brides, "Supporting married girls, adolescent mothers and girls who are pregnant", December 2021, p. 1.

بالتعاون أيضا مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمضاعفة الجهود واستخدام استراتيجيات قائمة على حقوق الإنسان من أجل تحقيق ما يلي:

(أ) المعالجة الفعالة للأسباب الجذرية والدوافع الكامنة وراء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري من أجل منع هذه الممارسة الضارة، بسبل منها اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية شاملة، وتقديم الدعم الشامل للناجيات؛

(ب) اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان وتركيز المبادرات حول النساء والفتيات، مع التأكيد على قدرتهن على الفعل الإيجابي ودعم نضالهن، وتعزيز التشاور والمشاركة الفعالة للأفراد والمجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ تلك المبادرات، مع إعطاء الأولوية بشكل منهجي لاحتياجات ووجهات نظر الناجيات؛

(ج) مقاومة الخطاب المعادي للمنظور الجنساني وتوسيع نطاق الحيز المتاح للعمل المدني من خلال زيادة الوعي وإشراك أصحاب المصلحة على مستوى المجتمع المحلي، بهدف تغيير الأعراف الاجتماعية والقوالب النمطية الجنسانية التي تديم ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، فضلاً عن القِرانات غير الرسمية وعمليات الاختطاف؛

(د) تنفيذ حملات وبرامج تعليمية على الصعيد الوطني لتسليط الضوء على الأثر الضار لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتعزيز إنفاذ القوانين السارية؛

(هـ) التأكد من خلو المدارس من العنف ودعم المناهج الدراسية التي تحدث تحولاً في القضايا الجنسانية، والتي تشمل خدمات ومعلومات صحية مناسبة للعمر، بما في ذلك بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتثقيف جميع الأطفال بشأن العلاقات والموافقة والمساواة بين الجنسين، وصياغة وتنفيذ سياسات محددة تهدف إلى تلبية الاحتياجات والتحديات الفريدة التي تواجهها المراهقات؛

(و) القضاء على جميع القوانين والممارسات التمييزية التي تمنع الفتيات المتزوجات بالفعل والفتيات الحوامل والأرامل الأطفال من ممارسة حقهن في ترك الزواج، بسبل منها فسخ العقد أو الطلاق، مع ضمان حقهن في التملك وإمكانية اللجوء إلى العدالة وحماية الطفل، وخدمات وسبل الانتصاف من العنف الجنساني؛

(ز) ضمان أن تراعي السياسات والبرامج الوطنية أشكال التمييز المتداخلة وحالات الضعف التي تواجهها مختلف فئات الفتيات والنساء في جميع مراحل حياتهن؛

(ح) وضع مبادرات لتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للنساء والفتيات، بما في ذلك الحق في التعليم والعمل اللائق والضمان الاجتماعي، وبالتالي توفير بدائل اقتصادية مجدية للزواج قبل سن 18 عاماً؛

(ط) استخدام الحيز المالي المتاح لتمويل المبادرات والبرامج التي تستجيب بفعالية للاحتياجات الجنسانية للفتيات والتصدي لما يواجهنه من تحديات بهذا الشأن؛

(ي) إعطاء الأولوية للدعم المالي الدولي الذي يضع المساواة بين الجنسين في صميمه من أجل دعم الجهود الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أو القران القسري، مع التركيز على إشراك المجتمعات المحلية؛

(ك) القضاء على الفجوة الرقمية الجنسانية وتطوير وتعزيز استراتيجيات المشاركة الرقمية لمنع ومعالجة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛

(ل) جمع البيانات المتعلقة بممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بطريقة تتوافق مع حقوق الإنسان، واستخدام البيانات المتاحة للاسترشاد بها في التدابير الرامية إلى مكافحة تلك الممارسة، ولا سيما فيما يتعلق بالفئات المهمشة والمناطق النائية، وإنشاء أو تعزيز آليات الرصد لتتبع تنفيذها؛

(م) التصدي بفعالية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في حالات النزاع والحالات الإنسانية، بما في ذلك الكوارث المرتبطة بالمناخ، ووضع استراتيجيات للتخفيف من هذا الأثر في إطار الجهود المبذولة لكشف أعمال العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والقضاء عليها؛

(ن) ضمان إمكانية حصول الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال والفتيات المتزوجات بالفعل في سياقات النزاعات والأوضاع الإنسانية على التعليم الجيد بشكل مستمر وآمن، وضمان أن تتحسب الخطط والميزانيات للمخاطر المقترنة بذلك وتستجيب لاحتياجات الفتيات في تلك السياقات.